الإعلام وسيادة القانون ـ جسرٌ بين بناء الأحزاب والحوكمة العالمية

كلمة التبادل، المؤتمر الدولي السابع لدراسة الصين المعاصرة في الخارج، بكين،

13 نوفمبر 2026

إعداد وتقديم /د. لبنى يونس

السادة الأفاضل، السيدات الفضليات، الزملاء الباحثون والإعلاميون،

تحية طيبة، وبعد،

أتقدّم بخالص الشكر إلى الأكاديمية المركزية لتاريخ الحزب والوثائق، المنظِّمة لهذا المؤتمر، وإلى القائمين على CIPCC الذين وجّهوا إليّ هذه الدعوة الكريمة.

أبدأ من مشهد قصير.

في إحدى قاعات الأخبار في طرابلس، يصل خبرٌ عاجل قبل البثّ بدقائق. مصدره واحد، وصيغته مغرية، والمنافسون سينشرونه بعد قليل. أمام المحرِّر خياران: أن يسبق، أو أن يتثبّت. وهذا ليس قرارًا مهنيًّا فحسب، بل قرارٌ في الحوكمة. فمن يحسمه: الخوف أم القاعدة؟

أظنّ أن هذه اللحظة تختزل موضوع مؤتمرنا. فالحوكمة لا تُصنع في القاعات الكبرى وحدها. إنها تُختبر في التفاصيل اليومية، حيث تتقابل القاعدة مع الضغط.

موضوع هذه الدورة هو (بناء الأحزاب والحوكمة العالمية). وقد يبدو بين الطرفين بُعد هذا شأن داخلي، وذاك شأن دولي. غير أنني، بوصفي باحثة في القانون الدولي، أقرأ بينهما خيطًا مشتركًا هو المؤسسية، قواعد واضحة، ومسؤولية، واستمرارية. فالقانون الدولي يقوم على رضا الدول والتزامها بتنفيذ تعهداتها بحسن نية. والدولة التي تبني مؤسساتها على القاعدة أقدر على الوفاء بتعهداتها. فهل يبقى الداخل والخارج عالمين منفصلين؟

هذا وقد أصدر مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة الصيني، في 17 يونيو 2026، كتابًا أبيض بعنوان (حوكمة عالمية أكثر عدلًا وإنصافًا: مبادئ الصين ومقترحاتها وإجراءاتها). وبحسب ما نقلته وكالة شينخوا عن الكتاب، فإن العالم يواجه تحديات جسيمة ومعقدة، وإن قانون الغاب يقوّض سيادة القانون على الصعيد الدولي.

وسيادة القانون ليست مفهومًا بعيدًا. هي وعدٌ بأن القاعدة تسري على الجميع، وأن القوة لا تُلغي الحقّ، وأن الضعيف يحتمي بالنص حين لا يملك سواه.

وأفريقيا تفهم هذا المعنى جيدًا. فقد عرفت قارّتنا أنظمةً دولية صيغت قواعدها في غيابها، ثم طُلب منها الالتزام بها. فهل يُدهشنا أن تتطلّع دولنا إلى نظام أكثر توازنًا؟ وهل يُستغرب أن تبحث عن شراكات تقوم على الاحترام المتبادل؟

ومن هنا تكتسب مبادرة الحوكمة العالمية، التي طرحها الرئيس شي جين بينغ، أهميتها في نظر كثير من الدول الأفريقية، لما تؤكده من مساواة الدول في السيادة، ولما تفتحه من آفاق لترجمة هذه المبادئ إلى ممارسة ملموسة. وهنا يبدأ دور الإعلام.

الإعلام هو الجسر الذي تعبر عليه القاعدة من النص إلى الوعي العام. فالقانون الذي لا يُفهم لا يُحترم. والسياسة التي لا تُروى لا تُصدَّق. والحوكمة التي لا تُشرح تبقى حبيسة الوثائق.

وللإعلام في هذا الباب ثلاث وظائف.

الأولى: الترجمة. أي نقل المفاهيم القانونية والسياسية المعقّدة إلى لغة يفهمها المواطن، دون إخلال بدقتها.

الثانية: المتابعة المهنية البنّاءة. فالقاعدة التي لا يتابع تنفيذها أحد تتحوّل إلى نصٍّ معلّق.

الثالثة: الجسر الحضاري، أي تعريف الشعوب ببعضها. وأتحدث هنا من تجربتي في وكالة سما الإخبارية، التي أسّستها لتغطية العلاقات الصينية الأفريقية. فقد رأينا أن أكبر عقبة أمام الفهم المتبادل ليست الخلاف، بل الغياب، غياب الرواية الأفريقية عن الصين، وغياب الرواية الصينية، كما تُروى من الداخل، عن القارئ الأفريقي. فكيف نبني شراكة بين طرفين لا يعرف أحدهما الآخر إلا عبر وسيط ثالث؟

ولأن الإعلام جسر، فعلى من يعمل فيه ثلاث مسؤوليات.

الدقة: كل معلومة تُنقل عن شريك دولي تُنسب إلى مصدرها وتُوثَّق، لأن الثقة تُبنى بالمعلومة الصحيحة لا بالمجاملة.

المهنية والموضوعية: فالشراكة المتينة تزداد رسوخًا بالحوار الصريح.

الإنصاف: أن ننقل الإنجاز كما ننقل التحدّي، لأن مصداقية الرواية تتضاعف حين تعترف بما لم يكتمل بعد.

وحتى لا تبقى هذه الأفكار في إطار التنظير، أتقدّم بثلاثة مقترحات.

أولًا، برامج تدريب مشتركة للإعلاميين الصينيين والأفارقة في التغطية القانونية والدولية، تجمع بين المعرفة بالقانون الدولي والمهارة الصحفية.

ثانيًا، منصة بحثية إعلامية مشتركة تُصدر مواد ثنائية اللغة حول قضايا الحوكمة، بإشراف أكاديمي.

ثالثًا، ميثاق مهني للتغطية الدولية يتضمّن معايير للدقة والنسبة والتوثيق، يكون مرجعًا للوكالات الإخبارية العاملة في هذا الحقل.

أعود إلى قاعة الأخبار في طرابلس، وإلى المحرِّر الذي يقف بين السبق والتثبّت.

حين يختار القاعدة على الاستعجال، فإنه يمارس، في مساحته الصغيرة، ما تنشده الحوكمة العالمية في مساحتها الكبرى, أن تعلو القاعدة على المصلحة العابرة. وهذه هي رسالتي: أن الحوكمة ثقافةٌ قبل أن تكون نصوصًا، وأن الإعلام هو الذي يحوّل النص إلى ثقافة.

ويبقى سؤال مفتوح أتركه لكم ولي: إذا كان الإعلام جسرًا بين بناء الأحزاب والحوكمة العالمية، فمن يبني هذا الجسر؟ ومن يحرسه؟ وعلى أي قواعد نتفق حتى نعبره معًا؟

شكرًا لكم على حسن إصغائكم.